بسم الله الرحمن الرحيم

مملكة السويد – ستوكهولم
منظمة أبناء العراق لجميع المغتربين
العراق أولاً...
المسؤولية معرفة وحقوق وسيادة العراق

وثيقة وطنية إلى من يهمه الأمر

رسالة إلى مؤسسات الدولة العراقية، والمسؤولين، وأبناء العراق في الداخل والخارج
السيد رائد آل طعمة
الأمين العام لمنظمة أبناء العراق وجميع المغتربين
نسخة وطنية – 2026

تنبيه توثيقي ومنهج إعداد الوثيقة

أُعدّت هذه النسخة بالاستناد إلى المواد الموثقة قانونين من اعلا السلطات الدولية وعلى الموقع الرسمي لأبناء العراق، وبين المقترحات والرسالة الوطنية.

الجهات المخاطبة

- **رئاسة الجمهورية العراقية.**
- **رئاسة مجلس الوزراء.**
- **مجلس النواب العراقي.**
- **وزارة الخارجية والجهات المختصة بالعلاقات والمعاهدات الدولية.**
- **الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بملفات المياه والطاقة والاقتصاد والاستثمار والحدود وحقوق العراقيين في الخارج.**
- **السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية.**
- **الخبراء والمختصون في القانون الدولي والعلاقات الدولية والاقتصاد والمياه والطاقة.**
- **وسائل الإعلام العراقية والدولية.**
- **أبناء العراق في الداخل والخارج.**

أولاً: لماذا هذه الوثيقة؟

هذه الوثيقة ليست دعوة إلى الخصومة مع أحد، ولا إلى التشهير بمسؤول أو مؤسسة. إنها دعوة إلى رفع مستوى النقاش الوطني حول معنى المسؤولية العامة، وحول ضرورة أن يعرف صاحب القرار الملف الذي يتولى إدارته، وأن يحيط بالحقوق والالتزامات والاتفاقيات والقوانين ذات الصلة باختصاصه.

وقد انطلقت الفكرة من مضمون الحداث الأخيرة بالعراق من تشكيل الحكومة والكلمات التي تثير أسئلة حول موارد العراق وحقوقه وعلاقاته مع الدول الأخرى. والهدف هو ألا تبقى تلك الأسئلة كلمات عابرة، بل أن تتحول إلى نقاش مؤسسي قائم على الوثيقة والقانون والمعرفة.

إذا كانت لدى العراق حقوق، فعلينا أن نعرفها قبل أن نطالب بها.

وإذا كانت هناك اتفاقيات، فعلينا أن نقرأها قبل أن نحتج بها.

وإذا كانت هناك التزامات، فعلينا أن نعرفها قبل أن نوقع عليها أو ننفذها.

ثانياً: المسؤولية ليست منصباً... بل معرفة وأمانة

إن تولي المنصب العام لا ينبغي أن يكون مجرد امتلاك لقب أو صلاحية إدارية. المسؤولية الحقيقية تعني أن يكون صاحب القرار عارفاً بملف الدولة الذي بين يديه، ومدركاً للدستور والقوانين، وفاهماً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة باختصاصه، وقادراً على معرفة ما للعراق من حقوق وما يترتب عليه من التزامات.

ولا يعني ذلك أن يكون كل مسؤول متخصصاً في جميع فروع القانون الدولي، وإنما يعني أن يعرف حدود اختصاصه، وأن يستند إلى مؤسسات وخبراء قانونيين ودبلوماسيين واقتصاديين وفنيين متخصصين، وأن يقرأ ويفهم الملف الذي يتخذ القرار بشأنه.

ثالثاً: القاعدة الوطنية المقترحة

لا مسؤول بلا معرفة. لا قرار بلا دراسة. لا اتفاقية بلا فهم. لا تفاوض بلا خبرة.

ولا تنازل عن حق عراقي بلا أساس قانوني واضح.

رابعاً: الإطار الدستوري لمسؤولية الدولة

يستند هذا الجزء إلى النص المنشور رسمياً على موقع مجلس النواب العراقي. وينبغي في النسخة النهائية الحفاظ على الإحالات الدستورية كما هي في المصدر الرسمي.

- المادة 61/رابعاً: يختص مجلس النواب بتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.
- المادة 73/ثانياً: يتولى رئيس الجمهورية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب.
- المادة 80/سادساً: يمارس مجلس الوزراء التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو تخويل من يقوم بذلك.
- المادة 110/أولاً: تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والسياسات ذات الصلة الواردة في المادة.
- المادة 110/ثامناً: تختص السلطات الاتحادية بتخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقاً للقوانين والأعراف الدولية.
- المادة 111: النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في من اقصى الشمال الى الجنوب والمحافظات.
- المادة 112: تتناول إدارة النفط والغاز والسياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

هذه الإحالات لا تعني أن كل ملف دولي يُحسم بعبارة واحدة؛ بل تؤكد أن ملفات المعاهدات والسياسة الخارجية والمياه والموارد تقع ضمن منظومة دستورية ومؤسساتية تستوجب الدراسة والتوثيق والخبرة.

خامساً: رسالة إلى المسؤول العراقي

أيها المسؤول... حين تجلس خلف مكتبك، تذكر أنك لا تمثل نفسك. أنت تمثل دولة وشعباً، وتمثل أجيالاً سابقة ضحت من أجل العراق وأجيالاً قادمة ستدفع ثمن قرارات اليوم.
لذلك لا تسأل فقط: ماذا أستطيع أن أفعل؟ بل اسأل أيضاً:

- ماذا يحق لي أن أفعل؟
- ماذا يفرض عليّ الدستور والقانون؟
- ماذا تملك الدولة من حقوق؟
- ما الالتزامات التي يترتب عليها هذا القرار؟
- ما الذي وقعناه وما الذي صادقنا عليه وما الذي نفذناه؟
- هل يخدم هذا القرار العراق وشعبه اليوم وغداً؟

سادساً: الموارد لا تحمي نفسها... المعرفة تحميها

امتلاك النفط والمياه والثروات الطبيعية والموقع الجغرافي والطاقات البشرية لا يكفي وحده. حماية هذه المصالح تحتاج إلى إدارة واعية ومعرفة قانونية وسياسية واقتصادية، وإلى مؤسسات تحفظ الوثائق وتتابع الاتفاقيات وتستعين بأصحاب الاختصاص.
ماذا نملك؟ ماذا لنا؟ ماذا علينا؟ ماذا وقعنا؟ ماذا صادقنا؟ ماذا نفذنا؟ وماذا يجب أن نفعل لحماية حقوق العراق؟

سابعاً: العراقيون في الخارج جزء من قوة العراق

العراقي في الخارج ليس بعيداً عن وطنه. المغترب العراقي جزء من صورة العراق في العالم، ومن حقه أن يرى دولته قوية في الدفاع عن مواطنيها وحقوقها ومصالحها.
ومن هذا المنطلق، ينبغي التعامل مع الكفاءات والخبرات العراقية في الخارج بوصفها طاقة وطنية يمكن الاستفادة منها في القانون الدولي والدبلوماسية والاقتصاد والمياه والطاقة والعلوم والإدارة والعلاقات الدولية.

أبناء العـــراق

ثامناً: مطالب وطنية قابلة للنقاش والتنفيذ

- إنشاء أو تفعيل منظومة وطنية متخصصة لمراجعة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها جمهورية العراق.
- إنشاء قاعدة معلومات مؤسسية للاتفاقيات والمعاهدات والتصديقات والبروتوكولات والالتزامات ذات الصلة بمصالح العراق، مع ضمان حفظ النسخ الرسمية.
- تعزيز الاستعانة بالخبراء العراقيين في القانون الدولي والدبلوماسية والاقتصاد والمياه والطاقة والعلاقات الدولية.
- إجراء مراجعة مؤسسية دورية للملفات التي تمس حقوق العراق ومصالحه السيادية.

• تعزيز إعداد المسؤولين والكوادر الحكومية في مجالات التفاوض الدولي وقراءة المعاهدات والوثائق القانونية.
• إشراك الكفاءات العراقية في الخارج في الملفات التي تحتاج إلى خبرة دولية، وفق أطر قانونية ومؤسسية واضحة.

• تطوير قنوات رسمية للتواصل مع العراقيين في الخارج والاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم المهنية والأكاديمية.
• إعلاء مبدأ أن القرار الوطني يجب أن يقوم على الوثيقة والقانون والخبرة والمصلحة العامة.

تاسعاً: دور منظمة أبناء العراق وجميع المغتربين

توضح المواد المنشورة على الموقع الرسمي لأبناء العراق اهتمام المنظمة بملف العراقيين في الخارج واستثمار الكفاءات والخبرات العراقية. كما يظهر في الموقع ملف «رئيس الوزراء والتعاون مع المغتربين العراقيين» بوصفه مبادرة تتناول الاستفادة من الكفاءات العراقية في الخارج.
وفي هذه الوثيقة، لا نقدم أنفسنا بديلاً عن مؤسسات الدولة، بل نعرض استعداداً للمساهمة بالرأي والخبرة والعلاقات المهنية، متى كان ذلك ضمن الأطر القانونية والمؤسسية المعتمدة.

عاشراً: الهوية المؤسسية والوثائق الداعمة

يظهر في الملف المنشور على الموقع الرسمي اسم ABNA- ALIRAQ.COM ومملكة السويد – ستوكهولم، والرقم 802434-9519، وبيانات اتصال بالموقع والبريد والهاتف. كما يحمل الملف توقيع رائد آل طعمة بصفة الأمين العام في نهايته.
وتوجد أيضاً معلومات منشورة في قاعدة بيانات تجارية سويدية عن ABNA AL IRAQ برقم المنظمة 802434-9519، وبصيغة «Ideell förening» وبحالة «Aktiv فعال ». هذه المعلومة مفيدة كقرينة بحثية، ، إضافة إلى توقيع لاحق من السيد نوري المالكي، التي تثبت مباركته لهذا العمل الوطني الكبير و تعاون الوطني من السيد المالكي وحثه لوجود فرص للعراقيين المغتربين داخل العراق .

حادي عشر: الكلمة الأخيرة

لسنا ضد أحد. لسنا مع حزب ضد حزب. ولسنا مع شخص ضد شخص. نحن مع العراق.
نريد مسؤولاً قوياً لأنه يعرف، ومفاوضاً قوياً لأنه يملك الحجة، ودبلوماسياً قوياً لأنه يعرف القانون الدولي، ومؤسسة قوية لأنها تحفظ الوثائق والاتفاقيات وتعرف تفاصيلها، ودولة قوية لأنها لا تدخل أي تفاوض وهي تجهل حقوقها.
العراق يستحق أكثر من ردود الأفعال. يستحق سياسة تقوم على المعرفة، وإدارة تقوم على الكفاءة، وقراراً يقوم على القانون، ودولة تعرف قيمة ما تملك.
اعرفوا حقوق العراق قبل أن يطالبكم الآخرون بالتنازل عنها.
اقرؤوا الاتفاقيات قبل أن تصبح التزامات على أجيال العراق.
افهموا القانون الدولي قبل أن تدخلوا أي تفاوض.
واجعلوا مصلحة العراق فوق كل اعتبار.

فالمناصب تذهب، والحكومات تتغير، والأسماء تتبدل... لكن العراق يبقى.
ماذا فعلنا عندما كانت أمانة العراق بين أيدينا؟

.

أبنـاء العـــراق

السيد رائد آل طعمة
الأمين العام لمنظمة أبناء العراق وجميع المغتربين
التاريخ: 2026/9/1

ثاني عشر: الملحق التوثيقي المقترح

المصادر التي بُنيت عليها هذه النسخة

• الموقع الرسمي لأبناء العراق: abna-aliraq.com — ويعرض ملفات « • صورة وثيقة التسجيل أو الصفة القانونية السويدية للمنظمة »، و«• صورة النظام الداخلي المعتمد للمنظمة. »، ومواد أخرى.